بَابَا الصِّفَةِ وَالتَّوْكِيْدِ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ اللُّمَعِ فِي النَّحْوِ لِلْمَهَابَاذِيِّ "تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ"

إملاء

أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي

(من علماء القرن الخامس الهجري)

د/ زكريا بن سليمان الخليفة التميمي(*)

ملخص البحث:

الحمد لله وبعد، فهذا تحقيق بَابَي الصِّفَةِ وَالتَّوْكِيْدِ مِنَ التَّوَابِع مِنْ كِتَابِ شَرْحِ اللُّمَعِ فِي النَّحْوِ لِلْمَهَابَاذِيِّ من إملاء أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي (من علماء القرن الخامس الهجري) الذي يبدأ من الصفحة المتممة للسبعين (أ) إلى الصفحة السادسة والسبعين (أ).

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يقسم العمل قسمين: أحدهما: التعريف بالشارح وبالكتاب، والآخر: تحقيق النصّ.

أما التعريف بالشارح فقد أُلقي فيه الضوء على كل ما يتعلق بالشارح، وأما التعريف بالكتاب فقد أُلقي فيه الضوء على منهج الشارح في الكتاب، والمصادر التي استقى منها مادته العلمية، وشواهده، وقيمته وأثره، مع بيان أهمية كتاب اللمع.

وأما تحقيق النص، فقد قُدم بتوثيق نسبة الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

وختم البحث بأهم ما وصل إليه من نتائج.

(*) أستاذ اللُّغويات بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم.

Abstract

This is an editing of Chapter on adjective and emphasis Chapter taken from the Commentary of al-Luma' in Syntax by al-Mahabathi (5th century AH scholar). The editing starts from p. ٧٠ A till p. 76 A. The study nature requires the work to be divided into two parts. Part 1 is about introducing the commentator and part 2 is about editing the specified text. In Part 1, all the information needed about the commentator is mentioned, whereas part 2 focuses on the method used by the commentator in his book and its sources of scientific data, citations, value and influence. In addition to illustrating the importance of al-Luma' book.

As for the text editing, it sets up with indicating the attribution of the book to the commentator and then describing the manuscripts. Finally, the study is concluded with the most important results.

Dr. Zakaria Bin Sulaiman Al-Khaleefah Al-Tamimi
Professor at Dept. of Arabic Language and its Arts in Faculty of Languages and Human Sciences, Qassim University, KSA.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلقد تكفل الله –سبحانه– بحفظ كتابه الكريم فقال جل شأنه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[1]، وهيّأ سبحانه له من الأسباب ما جعله محفوظا عن أي تغيير أو تبديل أو تحريف، وقيض له علماء أجلاء نذروا أنفسهم لخدمته، فكانت علوم كثيرة كالتفسير وأصوله والفقه وأصوله وعلوم القرآن وعلوم العربية، ومن أهمها علم النحو، ومن هؤلاء العلماء من عُني بخدمة اللغة حرصا منهم على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا معربا سليما من اللحن، فكان هذا التراث الضخم من المؤلفات المطولة والمختصرة، وكانت هذه الشروح والحواشي ما بين منظوم ومنثور.

وقد اهتم الباحثون بخدمة هذا التراث اهتماما كبيرا، فجدوا وشمروا فكثرت البحوث وتنوعت لإحياء هذا التراث تحقيقا وتمحيصا وإخراجا، فجزاهم الله خيرا جزاء ما قدموا.

كما أن هناك جانبا يستحق البحث والإبراز، وهذا الجانب هو جانب البحث فيمن أفنى عمره في خدمة اللغة وتعلمها وتعليمها والتأليف فيها، اعترافا بفضلهم، وتقديرا لجهدهم وشكرا لهم على صنيعهم.

ومن هؤلاء العلماء المهاباذي الذي شرح كتاب اللمع لابن جني شرحا أبان فيه عن آرائه وسعة اطلاعه، وقد يسر الله الحصول على ذلك الشرح مخطوطا.

وهذا تحقيق جزء من كتاب شرح اللمع في النحو الذي أملاه أبو الحسين

---

(١) سورة الحجر آية: (٩).

أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي من علماء القرن الرابع الهجري، وقد حُقق جزء منه، من أول الكتاب إلى نهاية باب الإضافة[1].

أمدني به أ.د. فريد بن عبد العزيز السليم بارك الله فيه، ونفع به، فشاركته فيه، وهو اليوم يعمل وفقه الله على تحقيق الكتاب كلّه.

ويبدأ هذا الشرح من باب الصفة من التَّوَابِع، من الصفحة المتممة للسبعين (أ)، وينتهي بباب التوكيد، في الصفحة السادسة والسبعين (أ).

وقد حاولت جاهدا أن أجيد العمل ما استطعت، فاستعنت بالله، وبدأت بتحقيق هذا الجزء.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يقسم العمل قسمين: أحدهما: التعريف بالشارح وبالكتاب، والآخر: تحقيق النصّ.

أما التعريف بالشارح فقد ألقيت فيه الضوء على كل ما يتعلق بالشارح، وأما التعريف بالكتاب فقد ألقيت فيه الضوء على منهج الشارح في الكتاب، والمصادر التي استقى منها مادته العلمية، وشواهده، وقيمته وأثره، مع بيان أهمية كتاب اللمع.

وأما تحقيق النص، فقد قُدم بتوثيق نسبة الكتاب، ووصف النسخة الخطية.

فما كان في هذا العمل من صواب فمن الله وحده، فله الحمد كله، وهو ما أردته، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله منه، و﴿إِنْ أُرِيدُ

(١) وهو مقبول للنشر في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية: ١٤٣٨ هـ.

إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾[1].

الدراسات السابقة:

حُقق هذا الشرح في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة في تونس في رسالتين علميتين، عام ١٩٧٤م:

الأولى: للباحث رضا المعالج من أول الكتاب إلى باب عطف النسق.

والأخرى: للباحث عبدالمجيد العكريمي من باب (كم) إلى آخر الكتاب.

وقد يسّر الله -تعالى- الحصول عليهما، وكانت كل رسالة منهما في حدود مائة وعشر صفحات فقط، مكتوبتين بالآلة الكاتبة، ولما اطلعت على العملين تبين أنّ الكتاب لم يُخدم بعد، وأن هناك حاجة لإعادة تحقيق الشرح، فمن الملاحظات على تلك الرسالة:

١- أن مجموع الحواشي فيها قليل جدا، ومنها ما هو مثبت في المتن دون الهامش.

٢- أنه لم يوثق بعض الآيات، ولم يخرّج بعض القراءات.

٣- أنه لم يوثق أي قول، ولم يشرح الغريب.

٤- أنه يكتفي في توثيق ما وثقه من الشواهد الشِّعرية بإتمام البيت، وذكر صاحبه، ثم يحيل على الخزانة.

٥- أن فيه سقْطًا من قوله: "ومثلُه قولُ الأعشى: أَتَنْتَهُونَ..." حتى نهاية البيت.

٦- أن فيه لحنا في قوله: "ما رأيتُه مُنذُ شهرانِ، ومُذْ يومين، فهمَا اسمانِ منْ أسماءِ

(١) هود: ٨٨، وتمامها: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾.

الزمانِ، في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وشهرانِ ويومانِ خبرٌ".

٧- أخطأ في كتابة آية، وهي قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (١)، فقد كتب (حُقَّ) بدل ﴿أَحَقُّ﴾.

كما أن النص مليء بالأخطاء في قراءة المخطوط، وأضرب على ذلك أمثلة:

ص	النص المحقق	ص	الرسالة
٦٢ أ	الإضافةَ تكونُ على ضربينِ: بمعنى اللامِ،		الإضافةَ تكونُ على ضربينِ: بمعنى الكلامِ،
٦٢ أ	فهذهِ التي يجبُ ذكرُها، ومواضعُها ومعانيها		فهذهِ التي يجبُ وكواضعُها ومعانيها
٦٣ ب	ولم يفدْهُ في قولِك: خرجتُ منَ		ولم يفدْهُ في قولِك: خارجتُ منَ
٦٣ ب	خرجتُ منَ البصرةِ إلى الكوفةِ. ولرجوعِ هذهِ الوجوهِ إلى ابتداءِ الغايةِ قالَ		خرجتُ منَ البصرةِ إلى الكوفةِ لرجوعِ هذهِ الوجوهِ إلى ابتداءِ الغايةِ قالَ
٦٣ أ	لأنَّ حروفَ الجرِّ موضوعةٌ لمعنى المفعوليةِ؛		لأنَّ حروفَ الجرِّ موضوفةٌ لمعنى المفعوليةِ؛
٦٣ ب	ولأنهُم أرادُوا		ولنهُم أرادُوا
٦٤ ب	سقاهُ منْ العَيْمَةِ		سقاهُ منْ العَية
٦٤ أ	وأما استعمالُ (عنْ)		وأما لاستعمالُ (عنْ)

(١) التوبة:١٠٨، وتمامها: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾.

٦٥ ب	أيْ: اعْلُ عنِ		أيْ: املُ عنِ
٦٥ أ	إلى شيءٍ مخصوصٍ		إلى شيءٍ مخفوض
٦٦ ب	رُبّما يودُّ بمنزلةِ رُبّما ودَّ		رُبّما ودَّ بمنزلةِ رُبّما ودَّ
٦٨ أ	ومثلُه أطلقتُ القومَ		ومثلُه ألا لقتُ القومَ
٦٩ أ	وغيرُه قالَ: إنَّه على ثلاثةِ أوجهٍ		وغيرُه قالَ: إنَّه على ثلاثةِ وجوهٍ

أما الدراستان فهما –تجاوُزا– أحسن حالًا من التحقيق، وإن كان فيهما من النواقص، وعليهما من المآخذ ما لا يغتفر في رسالة علمية، فلم يُستكمل الحديث عن طريقة المؤلف في شرحه، وخاصة في الرسالة الأولى، ولمُ يفرد الحديث عن مصادره، ولا عن شواهده، فقد جاءا تحت مبحث (نزعته) في الرسالتين، غير مستوفًى، ولم يُذكر في الرسالتين شيءٌ عن اختياراته وآرائه، ولا عن أثره فيمن بعده، وصرف الكلام في قيمة الكتاب إلى الحديث عن محاسن النسخة المخطوطة وعيوبها.

ومن هنا، أرى أن الحاجة ماسّة لإعادة دراسة الكتاب وتحقيقه.

التعريف بالشارح وباللمع

أولا: التعريف بالشارح:

هو أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي، النحوي الضرير، لم أجد له ترجمة قبل ترجمة ياقوت الحموي[1] المقتضبة له، وكلّ من جاء بعده عيال عليه في الترجمة[2]؛ إذ لم يزيدوا شيئًا على ما قاله.

وكلُّ ما قاله ياقوت الحموي عنه أنه: "أحمد بن عبد الله المهاباذي، النحْوي الضرير، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع".

وفي معجم البلدان ذكره عندما تكلم على مهاباذ، قال: "قرية مشهورة بين قم وأصفهان[3]، ينسب إليها أحمد بن عبد الله المهاباذي النحوي، مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني"[4].

ولم أجد له غير هذا، فلا أعلم متى وُلد، ولا متى تُوفي، ولا عن حياته رحمه الله شيئًا.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٣٧٥/١.

(٢) تنظر ترجمته في: معجم البلدان: ٨/ ٢٠٤، ونكث الهميان في نكت العميان: ٣٨، وبغية الوعاة: ١/ ٣٢٠، وكشف الظنون: ٢/ ١٥٦٣، وروضات الجنات: ٥/ ٩٠، والأعلام: ١٥٨/١، وهدية العارفين: ١/ ٨١.

(٣) وهي قرية بين قم وأصفهان، تسمى اليوم مهاباد، على بعد ١٥٠ كيلًا من أصبهان، و٤٠٠ كيل من طهران.

(٤) معجم البلدان: ٢٢٩/٥.

شيوخه:

– عبد القاهر الجرجاني[١]. (توفي ٤٧١هـ).

ذكره ياقوت كما مرّ، ونصّ المهاباذي على تتلمذه عليه، قال حينما تحدث عن معنى (عن) : "هذا كلامُ شيخِنا عبدِ القاهرِ"[٢].

وذكره صاحب كتاب روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات في تلاميذ عبد القاهر[٣].

وفاته:

لم أقف على تاريخ لوفاته –رحمه الله، ولم أجد غير ما ذكره صاحب هدية العارفين من أن وفاته في حدود ٥٠٠هـ[٤]، وغير ما ذكره الزركلي من أن وفاته بعد ٤٧١هـ[٥]، ويبدو أنهما قد اعتمدا على تاريخ وفاة شيخه عبد القاهر، ولا دليل على ما ذكراه.

ثانيًا: التعريف باللمع وبالشرح (منهجه، مصادره، شواهده، مكانته وقيمته العلمية، وصف النسخة):

تناول العلماء كتاب اللمع لابن جنى شرحا واختصارا وشرح أبيات، فربى ما

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، إمام في النحو والمعاني، أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسن، ابن أخت أبي علي الفارسي، من تصانيفه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والمقتصد في شرح الإيضاح والمقتصد في شرح التكملة، ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٠٣/٣، وإنباه الرواة: ١٨٨/٢، وتاريخ الإسلام: ٢٣٢/١٠.

(٢) شرح المهاباذي: ٦٤/ أ.

(٣) روضات الجنات: ٥/ ٨٦.

(٤) هدية العارفين: ١/ ٨١.

(٥) الأعلام: ١/ ١٥٨.

ألفوه على أكثر من عشرين مؤلَّفا[1].

ويعدّ هذا الشرحُ الشرحَ الثالث للمع.

وقد شرحه حفيد الشارح الحسين بن علي بن أحمد بن عبد الله المهاباذي[2].

شرح المهاباذي:

يقع هذا الشرح في ١٥٨ ورقة، وما أحققه يقع في ٧ ورقات، ولعل أبرز ملامح هذه الورقات:

أ- منهج الشارح[3]:

لم يلتزم الشارح بمنهج ثابت في تناول المتن، فقد يطيل في الشرح وهو الغالب، وقد يقتصر على ما أورده ابن جني، ولم يتقيد كذلك بنصّ كلام ابن جني، فقد يقدم ويؤخر، وقد ينقله بنصه، وقد أربى ما قاله ابن جني في باب الوصف على ثلاثين سطرا، شرحها المهاباذي في ثمان صفحات، لم ينقل فيها عن ابن جني نصا غير أربع مرات فقط، مجموعها لا يتجاوز أربعة أسطر، وفي الباقي يشرح دون إشارة إلى قول ابن جني كما في وصف المضمر[4].

وأما في باب التوكيد فاكتفى بذكر نص تعريف ابن جني نقلا عنه، دون باقي كلامه الذي أربى على ثلاثين سطرا، ثم انتقل إلى أن من ألفاظ التوكيد ما يصح أن يلي العامل، ومنها ما لا يصح أن يليه، وهو ما لم يذكره ابن جني، ثم

---

(١) ينظر: مقدمة كتاب اللمع تحقيق: حامد المؤمن: ٢٨، ٢٩، وجامع الشروح والحواشي: ٣/ ١٥٢٦، ١٥٢٨.

(٢) ينظر: فهرست منتجب الدين: ٥١ برقم: ٩٣، ومقدمة كتاب اللمع تحقيق: حامد المؤمن: ٢٩.

(٣) للمزيد ينظر تحقيق أ.د فريد: ٥-٨.

(٤) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٢/ أ.

شرح معنى بعض الألفاظ التي تتبع التوكيد، وقد كان شرحه باب التوكيد في صفحتين.

وقد يطيل الشرح جدا كما جاء في الصفة المشبهة(١).

وقد يضيف إلى الشرح مناقشة مسألة كما في الأوجه الجائزة في الصفة المشبهة(٢)، وقد يكتفي بما جاء في متن اللمع.

وتراه مرة يقول: قال أبو الفتح، ومرات لا يفعل، بل يشرح دون نقل لكلام ابن جني كما في كلامه على ألفاظ التوكيد المعنوي(٣).

ب– مصادره:

صرّح المهاباذي بالنقل عن سيبويه(٤)، ونقل من الكتاب(٥)، وعن أبي الحُسين(٦)، وشيخه عبد القاهر(٧)، وهو أكثر من نقل عنه.

وإذا نقل عن شيخه عبد القاهر صرح بالنقل عنه فيقول: "وقالَ شيخُنا"(٨) أو يقول: "هذا كلامُ شيخِنا عبدِ القاهرِ"(٩)، وقد يطيل النقل عنه، وقد لا يطيل، وقد ينقل كلامه نصا، وقد يتصرف في النقل، وقد لا يصرح بالنقل عنه، وهذا كثير جدا، وسأورد بعض الأمثلة لذلك، قال في معنى (حتّى) : "و(حتّى) إذا كانتْ حرفًا

(١) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٢/ أ – ٧٤ أ.
(٢) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ أ – ٧٣ ب.
(٣) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٥/ أ، وما بعدها.
(٤) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٢/ ب، و٧٣/ أ.
(٥) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٣/ ب.
(٦) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ ب، و٧٤/ ب.
(٧) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ أ، ٦٥ / ب، ٦٧ / أ.
(٨) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ أ.
(٩) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٤/ ب.

يُبتدأُ ما بعدَها كـ(أما) دخلَ على الاسمِ والفعلِ، تقولُ: خرجتْ النساءُ حتّى هندٌ خارجةٌ، وحتّى خرجتْ هندٌ، وتُدخلُ عليها [٧٨ / ب] حرفَ عطفٍ؛ لأنّها ليستْ بحرفِ عطفٍ"(١).

جاء في المقتصد: "وإذا كان (حتّى) حرفًا يُبتدأُ ما بعدَه كـ(أما) دخلَ على الاسمِ والفعلِ، تقولُ: خرجتْ النساءُ حتّى هندٌ خارجةٌ، وحتّى خرجتْ هندٌ، فتدخلُ عليها واوُ العطف؛ لأنّها ليستْ بحرفِ عطفٍ"(٢).

وهذا نصّ آخر:

قال المهاباذي: "إن الجمعَ في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٣)، وحقيقته (قلباكُما)"(٤).

وقال عبد القاهر: "هما في مصطلاهما غير عائد إلى الجاريتين، ولكن إلى الأعالي على المعنى، وذلك أن الجمعَ في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، أصله وحقيقته (قلباكُما)"(٥).

وقال المهاباذي: "فمن ذلك أنك لو قُلت (هندٌ ضربت نفسُها) لم يُعلَم أرفعتَ (نفسُها) بالفعل حتى كأنَّك قُلت (ضَرَبَتْ نفسُ هندٍ) أم جعلتَ في (ضَرَبْتَ) ضميرًا لـ(هندٍ) وأكَّدتَه بالنفس، وإذا قُلت (ضَرَبَتْ هي نفسُها) فأتيتَ بالضمير المنفصلِ عُلِمَ أن الفعلَ غيرُ فارغٍ من الضمير، إذ المنفصلُ تأكيدٌ للمُتَّصِل فلا يكونُ

(١) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٨/ ب، ٦٩/ أ.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٤٢، ٨٤٣.
(٣) التحريم: ٤، وتمامها: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾.
(٤) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ أ.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٥٥٠.

المنفصلُ حيثُ يتعرَّى الفعلُ من المتصِل، ٧٥/ ب))[١].

وقال عبد القاهر: "فمن ذلك أنك لو قُلت هندٌ ضربت نفسُها لم يُعلَم أرفعتَ نفسُها بالفعل حتى كأنَّك قُلت: ضَرَبَتْ نفسُ هندٍ، أم جعلتَ في ضَرَبْتَ ضميرًا لهندٍ وأكَّدتَه بالنفس، وإذا قُلت: ضَرَبَتْ هي نفسُها، فأتيتَ بالضمير المنفصلِ عُلِمَ أن الفعلَ غيرُ فارغٍ من الضمير، إذ المنفصلُ تأكيدٌ للمُتَّصِل فلا يكونُ حيثُ يتعرَّى الفعلُ من المتصِل"[٢][٣].

وهذا يصدِّق ما ذكره عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان عندما تكلم على مهاباذ، قال: "قرية مشهورة بين قم وأصفهان، ينسب إليها أحمد بن عبد الله المهاباذي النحوي، مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني"[٤].

وممن نقل عنه دون تصريح ابن برهان، من ذلك قوله: "أصلُ العملِ للفعلِ، وعملُه الرفعُ والنصبُ، فمَا عملَ مِن الأسماءِ رفعًا ونصبًا ففرعٌ على الفعلِ، كما أنَّ ما أُعربَ من الأفعالِ ففرعٌ على الأسماءِ، والقياسُ في الأسماءِ أنْ تكونَ معربةً مصروفةً غيرَ عاملةٍ، فعملُها استحسانٌ، والقياسُ في الأفعالِ أنْ تكونَ عاملةً مبنيةً، فإعرابُها استحسانٌ"[٥].

وقال ابن برهان: "أصلُ العملِ للفعلِ، فعملُه الرفعُ والنصبُ، فمَا يعمل مِن الأسماءِ رفعًا ونصبًا ففرعٌ في العمل على الفعلِ، كما أنَّ ما أُعربَ من الأفعالِ ففرعٌ على الأسماءِ، والقياسُ في الأسماءِ أنْ تكونَ معربةً مصروفةً غيرَ عاملةٍ، فعملُها

(١) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٥/ ب.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٨٩٧، ٨٩٨.
(٣) وللمزيد ينظر: شرح المهاباذي: ٣ /ب، و٥/ أ، و١ /ب، و٧/ أ، و٤٢/ ب.
(٤) معجم البلدان: ٥/ ٢٢٩.
(٥) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٣/ ب.

استحسانٌ، والقياسُ في الأفعالِ أنْ تكونَ عاملةً مبنيةً، فإعرابُها استحسانٌ"[1].

وأما الكتب فلم يذكر غير كتاب سيبويه[2].

ج- شواهده:

مجموع ما استشهد به المهاباذي في بابي الصفة والتوكيد من الآيات آيتان، ومن الشِّعر ستة أبيات، وهذه كلها ليست في اللمع، ولم يستشهد بقراءة شاذة، ولا ببيت بعد زمن الاحتجاج، وقد يذكر اسم الشاعر، وقد لا يذكره وهو الأكثر، وقد يبين موضع الاستشهاد، وهو الأكثر، وقد لا يبينه، وهذا يدلّ على عنايته بالاستشهاد.

ولم يستشهد ابن جني في اللمع، في هذين البابين بآية ولا بحديث.

د- موقفه من الخلاف.

لم يرِد في النص المحقّق خلاف.

هـ- أثره فيمن بعده:

تتبعت أثره فيمن جاء بعده فوجدت كثيرا من النحْويين قد نقلوا عنه مصرحين باسمه أو باسم كتابه شرح اللمع، وكذلك نقل عنه بعض الأصوليين أيضا، وبعض المفسرين.

فمن صرّح باسمه ابن هشام، قال: "وقال المهاباذي: من أَشَمّ في قِيلَ وبِيعَ أَشَمّ هنا"[3].

والمرادي قال: "وقال المهاباذي: وربما شذّ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه

(١) شرح اللمع لابن برهان: ١/ ١٥٩.
(٢) ينظر: شرح المهاباذي: ٧٣/ ب، ٧٤/ ب،.
(٣) أوضح المسالك: ٢/ ١٥٨.

أَفْعِلَة قالوا: كِتَاب وكُتُب، ولم يقولوا: أَكْتِبَة"[١].

وقد أكثر أبو حيان النقل عنه قال: "والذي يقتضيه النّظر أنّ الاستثناء إذا تعقّب جملة يصلح أن يتخصّص كلّ واحد منها بالاستثناء أن يُجعل تخصيصا في الجملة الأخيرة، وهذه المسألة تُكُلِّم عليها في أصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل، ولم أرَ من تكلَّم عليها من النّحاة غير المهاباذيّ وابن مالك، فاختار ابن مالك أن يعود إلى الجمل كلِّها كالشّرط، واختار المهاباذيّ أن يعود إلى الجملة الأخيرة وهو الذي نختاره"[٢].

وقال في تعريف الإعراب: "وقال المهاباذي: يقال: هو مأخوذ من عربت معدته إذا فسدت، ومعناه على هذا إزالة الفساد"[٣].

وقال في باب المفعول المطلق: "وقال النحاس: منع النحْويون: ضرب زيدًا سوط. وحكى المهاباذي الاتفاق على ذلك. وتعليله ظاهر، وذلك أن السوط هو آلة، فتجوز به إلى أن نصب انتصاب المصدر، وكان الأصل: ضرب زيد ضربة بسوط، ثم حذفت الباء، وأضيفت الضربة إليه، ثم حذفت الضربة، وقامت الآلة مقامها، فكثر المجاز فيه، فلم يجز لذلك أن يقام مقام الفاعل، لا على مذهب من أجاز إقامة المصدر مع وجود المفعول به، ولا على مذهب من منع، فلذلك وقع الاتفاق على المنع، وذكر المهاباذي أيضًا الاتفاق على منع: حمل زيدًا فرسخ"[٤].

وقال: "وفي شرح المهاباذي: "لم يُخَفِ الالتباس في خِفتُ إذا كان مبنيًا للمفعول، وجواز الكسر في بِعت مبنيًّا للمفعول؛ لأن الفرق بينهما حاصل تقديرًا

(١) توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٨٢.
(٢) البحر المحيط: ٨/ ١٥.
(٣) التذييل والتكميل: ١/ ١١٥.
(٤) التذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٧.

وإن لم يكن فرق بينهما –يعني لفظًا– ومن ذلك ما حاكاه ذو الرمة عن أمة بني فلان: "غثنا ما شئنا"، وهو فُعِلْنا؛ لأنه يقال: غِيثَ القوم، فإذا رددته إلى نفسك فلت: غِثْتُ" انتهى[1].

وقال: "وأما (عدا) يقول: هي فعل، والأخفش يجعلها مثل خلا. وخلا فيها خلاف، ونقل المهاباذي عن الأخفش أنها حرف، وهو نصّ الأخفش فيها وفي حاشا في كتابه (الوسطى)"[2].

ولولا خشية الإطالة لزدت[3].

وقد أثبت محقق الممتع الكبير في التصريف في بعض الحواشي أقوالا كُتبت بخط أبي حيان نفسه (في النسخة التي سماها: ف) ينقل فيها أقوالا للمهاباذي، منها قوله: "في حاشية ف بخط أبي حيان عن المهاباذي أن همزة إبراهيم أصل، وتصغيره أُبَيرِه، وجعلها البغداديون زائدة"[4].

وقوله: "في حاشية ف بخط أبي حيان: "المهاباذيّ": في الاسم لغات: اسم وسِمٌ وسُمٌ وسُمًا وسِمًا. ومن قال سِمٌ فهو عنده من سمى يسمي سميًّا. فكسر السين ليدل على أنَّ المحذوف ياء"[5].

وقوله: "علق أبو حيان في حاشية ف: "المهاباذيّ: اثنان: من ثنيت؛ لأنَّ

---

(١) التذييل والتكميل: ٦/ ٢٧٣.

(٢) التذييل والتكميل: ١١/ ١١٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١٤٦، و٤/ ١٥٨، ١٥٩، و٦/ ٢٧٥، و٨/ ٢٦٣، ٢٦٤، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٥٠، ٢٥١، و٢/ ٥٣٤، و٣/ ١١٥٥، ١١٥٦، و٣/ ١٣٣٩، و٣/ ١٣٤٤، و٣/ ١٥٢١، و٤/ ١٩٨٩

(٤) الممتع الكبير في التصريف: ١٥٦، حاشية: ٩.

(٥) الممتع الكبير في التصريف: ٣٩٦، حاشية: ٣، وهو ما ذكره في ارتشاف الضرب: ١/ ٢٥١.

الثاني مَثنيّ على الواحد. فاللام ياء وهي محذوفة. وكان في الأصل ثني، فلمَّا حذفوا اللام عوضوا كابن. وقال أيضًا: ابن أصله بَنَوٌ كقَبَس. يدل عليه بنون وبنات. وزعم الزَّجَّاج أنه فِعْلٌ فأصله بِنْو كعِدْل وأَعْدَال. ولا يدلّ جمعه على أَفْعَالٍ على أنه فِعْل لقولهم: جَبَل وأَجْبَال، ولا بِنْتٌ لوجوب أن يقال في الأخ: إنه فُعْل لقولهم: أُخْت"[١]، وقوله في الحاشية التي تليها: "٢ علق أبو حيان في حاشية ف: "المهاباذيّ في شرح اللمع: أمَّا است فالأصل ستهة، فالمحذوف الهاء التي هي لام، لقولهم: أستاهٌ وسُتاهيّ وسُتهُم، وامرأة سَتهاء. فكأنهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتماع هاءين. فصار ستهة في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين، وتعذَّر الإدغام فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه، ثمَّ حذفوا اللام؛ لأنَّ تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبعت التاءُ الأصلَ في الحذف، لئلَّا يُظنّ أنها عوض كالتاء في بُرة وسَنة. فلمَّا بقي "ست" عوَّضوا الهمزة فقالوا: است. ومن العرب من لا يعوِّض فيقول ستْ"[٢].

ومن النحْويين ممن نقل عنه السمين الحلبي[٣]، وابن عقيل[٤]، وناظر الجيش[٥]، والدماميني[٦]، والشيخ خالد[٧]، والسيوطي[٨].

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٣٩٧، حاشية: ١.
(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٣٩٧، حاشية: ٢.
(٣) ينظر: الدر المصون: ٨/ ٣٨٢.
(٤) ينظر: المساعد: ١/ ٤٠٤، و١/ ٥٧٤.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٦٣٢، و٥/ ٢١٧٢.
(٦) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٧٧.
(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٤٤٠، و٢/ ٥٢٦.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٢٠، و١/ ٤٢٤، و٣/ ٣١٥، و٣/ ٤٠١، و٣/ ٤٢٥، و٣/ ٤٤٦.

ومن الأصوليين الزركشي[١]، والإسنوي[٢].

ومن المفسرين ابن عادل[٣]، والألوسي[٤]، وشهاب الدين الخفاجي[٥].

وقد وقع تصحيف في اسمه عند بعض المحققين، من ذلك ما جاء في همع الهوامع: "قال أبو حيان هذه المسألة قلَّ من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في (التسهيل) وإليها نادى في (شرح اللمع)"[٦].

وما جاء في روح المعاني: "إن اتحَدَ العاملُ فللكلِّ أو اختلف فللأخيرة، إذ لا يمكن حمل المختلفات في مستثنى واحد، وعليه ألبها بأذى، وهو مبني على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا"[٧].

وممن صرح باسم كتابه شرح اللمع غير ما سبق أبو حيان، قال: "وهذه المسألة قلّما تعرض لها النحْويون، ولم أرَ أحدًا تكلّم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف، وغير رجل يعرف بالمهاباذي، قال في (شرح اللمع) من تصنيفه: "إذا استثنيت من جمل مختلفة لم يكن المستثنى إلا من الجملة التي تليه، نحو قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾[٨]، فـ(الذين تابوا) مستثنى من الفاسقين لا

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٤/ ٤١٢، ٤١٣، و٤/ ٤٢٨.
(٢) ينظر: الكوكب الدري: ٣٧٩، ٣٨٠.
(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٤/ ٢٩٤.
(٤) ينظر: روح المعاني: ١٨/ ١٠٠.
(٥) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي): ٦/ ٣٥٩.
(٦) وقع التصحيف عند محققين، أحدهما: عبد الحميد هنداوي: ٢/ ٢٦٣، والآخر: عبد العال سالم مكرم: ٣/ ٢٦٣.
(٧) روح المعاني: ١٤/ ٦٥، وعند المحقق: علي عبد الباري عطية (البهاباذي): ٧/ ٣٠٨.
(٨) النور: ٤، ٥، وتمامهما: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٥﴾.

غير، وحمله على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولًا لعاملين مختلفين، ويستحيل ذلك، ولأنك لو حملته على أنه مستثنى من جميع ما قبله لصار تقدير الكلام: فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدًا إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا"[١]. انتهى كلامه[٢].

وقال أيضا: "وفي شرح اللمع للمهاباذي أن "هذه الأفعال تجيء تامة، كما تجيء (كان) إلا (ظلَّ)، فإنها لا تستعمل تامة، ولا تستعمل إلا في فعل النهار"[٣]"[٤].

وممن صرح باسم كتابه ناظر الجيش[٥]، والزركشي[٦]، والألوسي[٧].

قيمة الكتاب:

من أهم ما يميز شرح المهاباذي أن مؤلفه متقدم، فهو الشرح الثالث للُّمع بعد شرح الثمانيني وشرح ابن برهان، أما شرح الواسطي فسبقه محتمل؛ لأن وفاته لم تحدد بدقة.

ومما يميزه أيضا كثرة النقل عنه كما مرّ في أثره فيمن بعده.

ومن المآخذ عليه عدم اعتنائه بنصّ اللمع، ولا بشواهده، ولا بترتيب الحروف

(١) النص في شرح المهاباذي: ٥٩/ أ.
(٢) التذييل والتكميل: ٨/٢٦٣، ٢٦٤.
(٣) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ٥٦.
(٤) شرح المهاباذي: ٣٥/ أ.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٦٣٢، و٥/ ٢١٧٢.
(٦) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٤/ ٤١٢، ٤١٣، و٤/ ٤٢٨.
(٧) ينظر: روح المعاني: ١٨/ ١٠٠، والنص في شرح المهاباذي: ٥٩/ أ.

فيه، ومن المآخذ عليه أنه قد يستطرد في مسائل كما في مُنْذ ومُذ[1]، وفي أخرى يكاد يكتفي بما جاء في اللمع، كما في معنى (في وإلى)[2]، وقد يناقش المسألة في غير مظانها كما في مسألة مجيء (مِن) أيضا لابتداء الزمان، فقد ناقشها في باب مُذْ ومُنْذُ[3].

الخُطُوات التي اتبعتها في التحقيق:

١. كتبت النص وفقا للقواعد الإملائية المعروفة.

٢. وضعت ما جاء من الحروف اسما بين قوسين.

٣. خرّجت النصوص والأقوال النحوية من كتب أصحابها.

٤. عزوت الآيات إلى سورها، وكتبتها بالرسم العثماني، وذكرت أرقامها، وأتممتها في الحاشية.

٥. خرّجت القراءة القرآنية، التي ذكرها الشارح، ونسبتها إلى أصحابها، ووثقت ذلك من المصادر التي ذكرت فيها.

٦. عزوت الأبيات الشِّعرية إلى أصحابها ووثقتها من دواوينهم ما استطعت إلى ذلك، ومن كتب المجموعات الشِّعرية وكتب النحو والشواهد، وأكملت منها ما لم يكمله الشارح، وشرحت غريب ألفاظها، وبينت البحر الذي نُظِمت عليه.

٧. شرحت المفردات التي تحتاج إلى شرح وتوضيح.

٨. علّقت باختصار على بعض المسائل التي تحتاج إلى تعليق.

٩. وضعت أرقام صفحات الأصل في أثناء الصفحات، وذلك عند نهاية كل

---

(١) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٦/ ب.

(٢) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٣/ ب.

(٣) ينظر: شرح المهاباذي: ٦٧/ ب.

ورقة، ورمزت لوجه الورقة بالحرف (أ) ولظهر الورقة بالحرف (ب).

هذا ولا أدَّعي أن عملي هذا قد أوفى على الغاية، ولي –بعد عون الله تعالى– من ملاحظات الإخوة الباحثين والقراء خير ما يسعف في تصويب وتجويد عملي هذا.

والله أسأل أن يقبل مني عملي هذا ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويثيبني عليه بما يثيب به عباده المخلصين، والحمد لله رب العالمين.

توثيق نسبة الكتاب(١):

كلّ من ترجم للمهاباذي ذكر أن له شرحًا على لمع ابن جني، كما تبين في ترجمته، والمخطوط الذي بين أيدينا هو ذلك الشرح، يدل على ذلك دليلان:

أولهما: ما جاء في صفحة العنوان: كتاب شرح اللمع في النحو، إملاء الشيخ الجليل أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد الماهاباذي.

وثانيهما: وهو أوثق الدليلين: ما نقل عن الشارح من نصوص وآراء، فقد وُجِدَت في هذا الشرح، ولم يندَّ عنها شيءٌ، إلا مسألة واحدة، وهي قوله إن (سِم) بالكسر من سَمِيَ(٢)، فلم أقف عليها في مظانها فيه، ولم تستوقفني في استعراض الكتاب، وما سواها فقد وقفت عليه فيه.

ومن أظهر ذلك، ما نقله أبو حيان في باب الاستثناء، فقد بلغ نقله خمسة أسطر جاءت موافقة لما في هذا المخطوط بالحرف الواحد.

وصف النسخة:

للكتاب نسخة وحيدة فيما أعلم، محفوظة في مكتبة الشيخ الطاهر ابن

(١) استفدت من بحث أ.د. فريد في توثيق الكتاب.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٥١.

عاشور –رحمه الله– في تونس، وقد كتبت سنة ٥٩١هـ، كما جاء في آخرها.

وتقع في ١٥٨ ورقة، في الصفحة ١٩ سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر ١٤ كلمة، وقبل الكتاب وبعده تعليقات ومسائل متفرقة، كتبت بخط مغاير، وعليه تملكات وقراءات.

وفي أولها فهرس للأبواب بخط معاصر.

ومما يميز هذه النسخة أنها كتبت بخطّ نسخي جميل، وقد ضبطت كلماتها بالشكل، إضافة إلى أن كاتبها يضع رمزا ليدل على الانتهاء مما هو فيه، وهذا الرمز يشبه حرف الكاف المفردة (ك)، وأنه يكتب كلمة (باب كذا) بخط عريض[١].

لكنني وجدته يقطع همزة الوصل كثيرا، ولا أدري لم يفعل ذلك، كما في كلمة اسم[٢] وابتداء[٣] والانتهاء[٤].

وقد أصاب المخطوط رطوبة، أثرت في مواضع منه.

وقد طمس اسم الناسخ من آخر المخطوط، الذي جاء فيه: "تمّ الكتاب بحمد الله ومَنِّه وحسن توفيقه، وفرغ من تحريره الراجي فضل الله وعفوه... يوم الجمعة وقت الأصيل في شهر ربيع الآخر من شهور سنة إحدى وتسعين وخمسمائة هجرية، حامدًا لله ومصليًّا على نبيه محمد وعترته الطاهرين".

والجزء المحقق من هذا الشرح بَابَا الصِّفَةِ وَالتَّوْكِيْدِ مِنَ التَّوَابِع يبدأ من الصفحة المتممة للسبعين (أ) إلى الصفحة السادسة والسبعين (أ).

---

(١) ينظر: (باب حتى) ص: ٧٨/ ب.
(٢) ينظر: ص: ٧٨/ ب.
(٣) ينظر: ص: ٧٧/ ب.
(٤) ينظر: ص: ٦٨/ أ.

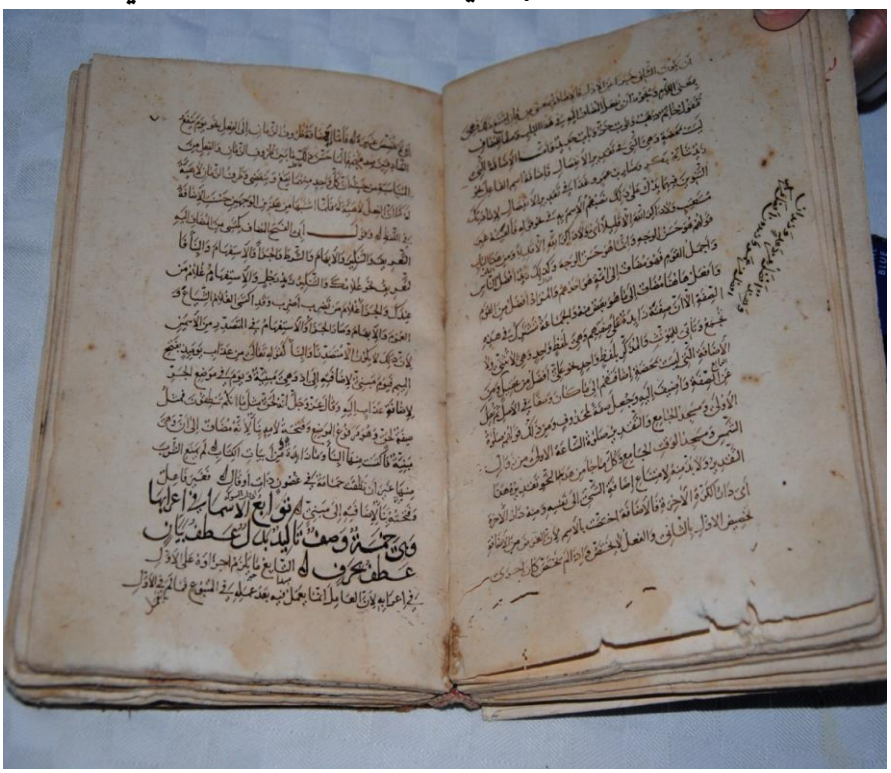

الصفحة الأولى مما حقق[١].

(١) وهي في شرح المهاباذي: ٧٠/ أ.

الصفحة الأخيرة مما حقق[1].

(١) وهي في شرح المهاباذي: ٧٦/ أ.

توابع الأسماء في إعرابها، وهي خمسةٌ: وصفٌ، تأكيدٌ، بدلٌ، عطفُ بيانٍ، عطفُ بحرفٍ[١].

التابعُ[٢] ما يلزمُ إجراؤه على الأول في إعرابه؛ لأن العاملَ إنما يعملُ فيه بعد عمله في المتبوع، فما لم يعمل في الأول [٧٠ ب] لم يعمل في الثاني، فلهذا سُميَّ تابعًا.

وقال بعضُ المُحَدِّثين: "إنما قُدِّمَت الصفةُ على سائر التوابع؛ لأنها تحليةٌ للموصوف وهي أخصُّ به، وقُدِّم التأكيدُ على البدل؛ لأنه أقرب إلى الصفة من حيثُ كان هو الأول في المعنى، وقُدِّم البدل على عطف البيان؛ لكونه أعمَّ وأكثر، وقُدِّم عطف البيان على العطفِ بحرفٍ من حيثُ لم يكن بينه وبين الأول فصلٌ"[٣].

وقوله: "الوصف: لفظٌ يتبعُ الاسمَ الموصوفَ تحليةً له وتخصيصا ممن له مِثْلُ اسمه بذكرِ معنىً في الموصوف أو في شيءٍ من سببه"[٤]، مثاله (جاءني

---

(١) كذا دون عطف.

(٢) ينظر في تعريف التابع: الكافية لابن الحاجب: ٢٩، والتسهيل: ١٦٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٦٨٧، والتعريفات: ٥٠، وهمع الهوامع: ٣/ ١٤١.

(٣) لم يتفق النحاة على تقديم شيء من التوابع على غيره، فقد قدم ابن السراج وأبو علي والزمخشري وابن مالك في التسهيل التوكيد على باب النعت، ينظر: الأصول: ١/ ١٥٩، والإيضاح: ٢٧٣، والمفصل: ١٤٣، والتسهيل: ١٦٣. قال الأشموني: وهو حسن، ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٣١٦، وقدم الزجاجي وابن جني والجزولي وابن الأثير وابن مالك في شرح الكافية الشافية النعت، ينظر: الجمل: ١٣، واللمع: ٦٥، والمقدمة الجزولية: ٥٦، والبديع في علم العربية: ١/ ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٤٧، وقد أشار بعض النحويين إلى هذا الاختلاف، ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٦، وشرح الأشمونى: ٢/ ٣١٦، ولم أعرف من قال بهذا من المحدثين.

(٤) اللمع: ٦٥.

رجلٌ ظريفٌ) و(رأيتُ رجلًا أسود) و(رأيتُ زيدًا الظريفَ) فالظريفُ موصوفٌ، والأسودُ لفظٌ تَبِعَ الاسم الأول وهو تحليةٌ له وتخصيصٌ ممن يشاركه في هذا الاسم أعني الرجل وزيدًا، والمعنى الذي هو في الموصوفِ الظُّرفُ والسواد، والمعنى عند النحْويين كالعَرَضِ عند المتكلمين(١)، فلو لم تُحَلِّ رجلًا بظريف لكان يَتناولُ كل شخصٍ يُسمى رجلًا، فلما حلَّيْتَهُ بالظُّرْفِ خصصته ممن يشاركه في هذا الاسم. وقوله: "أو في شيءٍ من سببه"(٢)، أفاد أن صفة ما كان من سببِه هي كصفتِهِ، نحو (مررتُ برجلٍ طويلٍ أبوهُ وحسنٍ غلامُهُ) ألا ترى أنه يَحْسُنُ أن تقول: (أهنتُ زيدًا بإهانة أخيه)؛ لأن إهانة مَن كانَ من سببه فهي كإهانته، ولو قُلت (مررتُ برجلٍ عمرٍو قائمٌ) لم يَجُز؛ لأنه ليس من سبب الأول، إذ ليس فيه ضميرٌ يرجع إليه، وقوله: "لا يكونُ الوصفُ إلا من فعلٍ أو راجعًا إلى معنى الفعل"(٣)، يعني: أن الصفةَ تكونُ مشتقةً من الفعل؛ وذاك أن النكرةَ تُوصفُ بخمسة أشياء: [٧١ أ]

أولُّها: ما كان حِليةً للموصوف، نحو ما تقدم ذكره، والثاني: ما كان فعلًا له(٤) أو لشيءٍ من سببه، نحو (مررتُ برجلٍ ذاهبٍ) و(قائمٍ) و(برجلٍ طويلٍ أبوه) و(قائمٍ غلامُهُ)، والثالثُ: ما لم يكن علاجًا ولا تحليةً، نحو (مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوهُ) و(برجلٍ فَهِمٍ أبوه) و(برجلٍ ظريفٍ غلامُهُ)، فالعلاجُ ما يكونُ له كُلفةٌ على الجوارح، نحو (الذَّهَاب) و(القِيَام) و(القُعُود) و(الكَسْر) و(القَتْل)، وغير العلاج ما

(١) العَرَض: هو ما يعرض في الوجود ولا يكون له لبث كلبث الجواهر والأجسام، ينظر: درء تعارض العقل والنقل: ٨/ ٣٤.

(٢) اللمع: ٦٥.

(٣) اللمع: ٦٥، وفيه: راجعا إلى معنى فعل.

(٤) كتب تحتها: الموصوف.

كان فعلًا من أفعال القلوب كـ(العِلْمِ) و(الفَهْمِ)، أو خُلُقًا كـ(الظُّرْفِ) و(الكَرَم)، والرابعُ: النَسَب، نحو (مررتُ برجلٍ بصريٍّ) و(هاشميٍّ) و(برجلٍ روميٍّ أبوهُ)، والخامسُ: ما وُصِفَ بـ(ذي) الذي بمعنى (صاحِب)، وكل هذه الخمسة الأشياء مُشتقةٌ من الفِعل أو مفيدةٌ فائدة المشتق. ألا ترى أنَّ النسبَ لو لم يكُن في معنى المشتق لم يرتفع به الاسمُ الظاهر في قولك: (مررتُ برجلٍ بصريٍّ أبوهُ) كما ارتفعَ بقولهم: (مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامُهُ)، ولو قُلتُ: (مررتُ برجلٍ هاشمٍ أبوهُ) لم يَجُزْ ذلك قبل النَسَب، وقولهُ: "النَكِرةُ تُوصَفُ بالنكرة والمعرفةُ توصفُ بالمعرفة، ولا تُوصَفُ نكرةٌ بمعرفة ولا معرفةٌ بنكرة"(١)، يعني: أن الصفةَ تكونُ على حدِّ الموصوفِ تعريفًا وتنكيرًا وإعرابًا؛ إذ هي الموصوف في المعنى. لا يجوز أن تقول: (مررتُ برجلٍ الظريفِ) ولا (بزيدٍ ظريفٍ)؛ لأجل أنَّ (رجلًا) نكرةٌ شائعةٌ في جنسها و(الظريفُ) معرفةٌ تدلُّ على التخصيص، فلو وصفتَ به كُنتَ كمَن وصفَ الجمعَ بالواحِد، وكذلك إذا قُلتَ: (مررتُ بزيدٍ ظريفٍ) فوصفتَ المعرفةَ بالنكرة لم يَجُز؛ لأن المعرفةَ تدلُّ على التخصيص والثاني يدلُّ على الشياع والعموم، ولو وصفوا المعرفةَ المُعَيَّنة بالنكرة الشائعة لكانَ الشيءُ الواحدُ المُعَيَّنُ جنسا، وهذا ممتنعٌ جدًا كما يمتنعُ [٧١ ب] أن يكونَ الواحدُ عشرةً والعشرةُ واحدًا، ولَزِمَ أن تجري على الموصوفِ في الإعراب؛ لأن العامل فيها هو العامل في الموصوف، ويستحيلُ أن يعملَ في أحدهما غيرَ عملهِ في الآخر، وإنما وُضِعَت الصفةُ لرفع الاشتراك؛ لأن (رجلًا) كان يتناولُ الأشخاصَ من أمّتهِ، فلمَّا قالوا (برجلٍ قائمٍ) يرفعُ (القائمُ) ذلك الاشتراك، وكذلك (مررتُ بزيدٍ الظريف) وإن كان اسمًا علمًا دخله الاشتراك فافتقر إلى الصفة لإكمال معنى العَلَمية ثم يُفْرَغُ عليه المدحُ والثناء نحوُ (بِسْمِ اللهِ الرحمن الرحيم) وذلك أنَّ (الرحمن الرحيم) صفتان لاسم الله تعالى

(١) اللمع: ٦٥، وفيه تقديم المعرفة على النكرة.

على جهة المدح والثناء لا لرفع الاشتراك، ومن الصفات التي ليست بمشتقةٍ في اللفظ وإن أفادت فائدة المشتق قولهم: (مررتُ برجلٍ أيّما رجُل) والمعنى: برجلٍ كاملٍ؛ لأنهم جعلوا على وجه التبجيل والتعظيم، ومنه قوله:

وِلِلَهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتَى[1]

والمُضْمَرُ لا يُوصَفُ لأنَّ الصفة إنما تكونُ لرفع الاشتراك، والمُضْمَرُ أصلُ وضعهِ على الاستغناء عن تكميل التعريف، ولأنه لا يُضْمَرُ حتى عُرِفَ واستُغْنِيَ عن الوصف.

وتوصفُ النكرةُ بالمضاف وهو على ضربين: مضافٌ إلى نكرة، ومضافٌ إلى معرفة.

فالمضافُ إلى المعرفةِ مُتَعَرِّفٌ وغيرُ مُتَعَرِّف، فغيرُ المُتَعَرِّفِ (برجلٍ غيرِكَ) و(مثلِكَ) و(آخرَ شِبهِكَ) فالتقديرُ في هذه الإضافة الانفصال، ولولا ذلك لم يَجُز أن تُجرِيَ صفاتٍ على النكرة ومنه (حَسَنُ الوجهِ) و(قيدُ الأوابد)، والتقديرُ فيه الانفصال و(حَسَنُ الوجهِ) يسمى الصفةَ المُشَبَّهَة [٧٢ أ] باسم الفاعل، وذاك أن اسم الفاعل، أعني (ضاربٌ) وما أشبهه يجري مجرى (يضربُ في العمل)، وذاك أن (العمل) للفعلِ في الأصل كما أن الإعراب للاسم، فاسمُ الفاعلِ داخلٌ على الفعل المضارع في العمل، كما أن الفعل المضارع داخلٌ عليه في الإعراب، فـ (ضاربٌ) يعملُ عملَ (يضرب) ثم يُشَبَّهُ (حَسَنُ الوجه) بـ(ضاربٍ) فيعملُ عمله والأصلُ (حَسَنٌ وجههُ)، و(حَسَنٌ) الآن خالٍ من الضمير لارتفاع الوجه به، وأغنى الضمير المتصل (بوجهه) عن إضمارٍ آخر، فإذا حُذِفَ الضميرُ من الوجه

(١) هذا شطر بيت من الطويل للراعي النميري في ديوانه: ٣، والكتاب: ٢/ ١٨٠، وشرح أبياته: ١/ ٤٤٢، وتذكرة النحاة: ٦١٧، والمقاصد النحوية: ٣/ ٤٢٣، والخزانة: ٩/ ٣٧٠، وصدره: فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ.

للإضافة لم يكُن بدٌّ من الإضمار في نفس الصفة التي هي (حَسَن) فقيلَ: (حَسَنُ الوجهِ) ويدُلُك على أن الضميرَ فيه قولهم: (مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ) فلولا أن الضميرَ ثابتٌ في (حَسَن الوجه) لما أُنِّثَ لتأنيث المنقول إليه كما لم يُؤَنَّث حين لم يُحذَف الضمير المتصل بالوجه في قولهم: (مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجهُهَا)، وشيٌ آخر وهو أنك نصبت الوجهَ بالصفة ولا يجوزُ نصبهُ إلا بعد تقدير فعلٍ وفاعل، فالفعلُ معنى (حَسَن) والفاعل الضمير المنويُّ فيه، ولهذا المعنى في تقدير الضمير الحاصل في الصفة منع النحويون إضافة (حَسَنٍ) مع ظهورِ الضمير في الوجه فامتنعوا من أن يقولوا: (مررتُ بامرأةٍ حَسَنةِ وجهِها)[(١)]؛ لأن الضميرَ المنقول من موضعه ثبتَ في الصفةِ حال الإضافة فإذا أُعيدَ إلى موضعه فقيلَ (حسنٍ وجهُها) استُغنِي عن الضمير الذي هو في غيرِ موضعه ولهذا ردَّ سيبويه[(٢)] قول الشماخ وهو:

أَمِـــنْ دِمْنَتَـــيْنِ عَـــرَّجَ الرَّكْـــبُ فِيْهِمَـــا

بِحَقْـلِ الرُّخَـامَى قَـدْ عَفَـا طَلَلَاهُمَـا[٧٢ ب]

أَقَامَـــتْ عَلَـــى رَبْعَيْهِمَـــا جَارَتَـــا صَـــفًا

كُمَيْتَـــا الأَعَـــالِي جَوْنَتَـــا مُصْـــطَلَاهُما[(٣)]

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٩، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٢٣، والتذييل والتكميل: ١١/ ٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٩٩.

(٣) البيتان من الطويل للشماخ في ديوانه: ٣٠٧، ٣٠٨، وهما في المفصل: ٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١١١، وسفر السعادة: ٢/ ٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٠٨. والدمنة: الموضع الذى أثر الناس فيه بنزولهم وإقامتهم، وعرّج: من التعريج على الشيء، وهو الإقامة عليه، والركب: جمع راكب

لأن قوله: (جَوْنَتا مُصْطَلاهُما) مثلُ قولكَ: (امرأةٌ حَسَنةٌ وجهها) و(امرأتان حسنتا وجوهَهُما)؛ لأنَّك إذا أبرزتَ الضميرَ في الوجه فلا حاجةَ إلى إبرازِهِ في الصفة، وإن نقلته من الوجهِ إلى الصفة فلا حاجة إلى إظهاره في الوجه، وقال شيخُنا[1] حكايةً عن الشيخِ أبي الحسين -رحمهما الله: إن النحْويينَ أخرجوا البيت على غيرِ ما أخرجه سيبويه، وهو أنه لا خلافَ بين النحْويين أن قولنا: (زيدٌ حسنُ وجه الأخِ) جيدٌ بالغٌ، وأنَّه يجوزُ أن تكنيَّ عن الأخ فتقول: (زيدٌ حسنُ وجه الأخِ، جميلُ وجهِهِ) أي جميلُ وجهِ الأخِ، فعلى هذا يقول: (كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما) كأنكَ قُلت: (كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلَى الأعالي) فالضميرُ في (المصطلَى) يعودُ إلى (الأعالي) لا إلى الجارتين فيصيرُ بمنزلة قولك (الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما) فإن أعدتَ الضميرَ الذي في خدودهما إلى الوجوه كان كلامًا مستقيما كأنك قُلت: (حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه)، وإن أعدتَ الضميرَ إلى الهندين كانت المسألةُ فاسدةً، فكذلك (جَوْنَتا مُصْطَلاهُما) إن أعدتَ الضميرَ إلى (الأعالي) فهو صحيح، وإن أعدته إلى (الجارتين) فهو رديءٌ، لأنّه

والطلل: ما بقى من آثار الدار، والرخامى: شجر مثل الضال، وهو السدر البرى. وهو اسم موضع، والبلى: الفناء، وعفا: درس. طللاهما: تثنية طلل، وهو ما شخص من آثار الدار. والربع: الدار والمنزل، والصفا: الصخر الأملس وهو هنا الجبل. وجارتاه: أثفيتان مقطوعتان من الجبل، وهما حجران يوضعان تحت القدر ويقربان من الجبل فيكون هو ثالثة الأثافي. والأثافي: أرجل القدر الذى يطبخ عليه، وكميتا مثنى: كميت بالتصغير من الكمتة، وهى الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد، الأعالي: أعالي الجارتين لم يصبها السواد لبعدها عن النار، وجونتا مصطلاهما: الجونة: السوداء، وهو صفة مشبهة، والمصطلى موضع احتراق النار. يريد إن أسافل الأثافي قد اسودت من إيقاد النار بينها. وهذا شاهد على أن الصفة المشبهة قد تضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها.

(١) ينظر: المقتصد: ١/ ٥٥٠.

مثلُ قولِكَ: (هندٌ حسنةُ وجهِها) فيكون الضميران عائدين إلى شيءٍ واحد وذلك غير جائز، فإن قيل: فإذا كان الضميرُ عائدًا إلى الأعالي فلما ثُنِّيَ و(الأعالي) جمعٌ؟، قيل إن الجمعَ في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١]، وحقيقته (قلباكُما)، وجاء في الشِّعر:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُوْرِ التُّرْسَيْنِ[٢]

يجعلون ذلك في كل شيئين من شيئين [٧٣ أ] فرقًا بينهما وبين شيئينِ من شيءٍ، ومن أبيات الكتاب:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارا[٣]

فيردُ (تستطارا) إلى الرانفتين في المعنى وإن كان لفظهما مجموعا، وعلى هذا (الهِندانِ حسنةَ الوجوه مليحتا خدودِهما) لأن الوجوهَ في معنى الوجهين، كأنكَ قُلتَ

---

(١) التحريم: ٤، وتمامها: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾.

(٢) الشطر من الرجز لخطام المجاشعي في كتاب سيبويه: ٢/ ٤٨، ولهميان بن قحافة في الكتاب أيضا: ٣/ ٦٢٢، وهو في الجمل: ٣١٣، والتكملة: ١٧٦، والمفصل: ٢٣٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٦، والبديع في علم العربية: ٢/ ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢١٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٥٧٥، وضرائر الشعر: ٢٥٠، وقبله: ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ.

(٣) البيت من الوافر لعنترة في ديوانه: ٢٣٤، وهو في المسائل البصريات: ٢/ ٨٠٣، وأسرار العربية: ١٥٠، والمفصل: ٨٩، والبديع في علم العربية: ١/ ١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٩٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٥، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل: ٢/ ٧٨، والمقاصد النحوية: ٣/ ١١٣٩، والرّوانف: جمع رانفة؛ والرّانفة: أسفل الإلية، وطرفها ممّا يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائمًا. و (تستطارَا) من قولهم: استطير الشّيء: إذا طيّر.

(جميلتَا خدودِ الوجهين).

ومثل بيت الشماخ قولُ طرفةَ، إذ رُوي البيت مُضافا، وهو:

رَحِيـــبٌ قِطَـــابُ الجَيْـــبِ مِنْهَـــا رَفِيقَـــةٌ

بِجَـــسِّ النّـــدَامَى بَضَّـــةُ المُتَجَـــرَّدِ[1]

فهذا بمنزلةِ (حَسَنةُ وجهِها)؛ لأن قوله (رحيب) إذا أُضيفَ كان فيه ضميرٌ عائد فلا معنى للضميرِ في (منها)، والصحيح (رحيب قطاب الجيبِ منها) ليكونَ كقولِكَ (زيدٌ حسنٌ وجهه) ولا يَحسُنُ (زيدٌ حسنُ الوجهِ منه)، ولك في الصفةِ المُشَبَّهةِ باسم الفاعل خمسةُ أوجهٍ[2]:

إظهار الضمير في الوجه، نحو (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه) وهو الأصل، ويليه في الجودةِ (برجلٍ حسنِ الوجهِ) مضافًا وإثبات الألف واللام في (الوجه)، والثالثُ تنوين (حسن) ونصب (الوجه) به وإثبات الألفِ واللام، نحو (بحسنٍ الوجهَ)، والرابع إضافة (حَسَنٍ) إلى (الوجه) وطرح الألف واللام، نحو (برجلٍ

(١) البيت من الطويل لطرفة بن العبد من معلقته في ديوانه: ٣٠، وكتاب الألفاظ لابن السكيت: ٢٧١، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ٥٨، والمحتسب: ١/ ١٨٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٦٣، والتذييل والتكميل: ١١/ ٢٧، والخزانة: ٢/ ٢٠٣، ٣/ ٤٨١، والرحيب: الواسع. وقطاب الجيب: مخرج الرأس من الثوب. ورفيقة: من الرفق، وهو اللين والملاءمة. وجس الندامى: ما طلبوا من غنائها. وقيل جَسُّهم لها بأيديهم ولَمْسها تلذذا. والبضة: البيضاء الناعمة البدن، الرقيقة الجلد. والمتجرَّد: ما ستره الثوب من الجسد. قال ابن الأنباري: "قال أبو بكر: هَذِهِ رِوَايَةُ الأَصْمَعِيّ، ورَوَاهُ غَيرُهُ: "رَحِيبٌ قَطَابَ الحَبِيبِ" فأَنْكرَ أَبُو جَعْفَرٍ هَذ الرِّواية الثَّانية، وقَال: لا أَعْرِف إلَّا الرَّفْعَ مَعَ التَّنْوين، أي: الجَيبُ الَّذي يَضِيقُ فهو مِنْهَا وَاسعٌ رَحِيبٌ". شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٨٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٥، والتذييل والتكميل: ١١/ ١٦.

حَسَنِ وَجْهٍ)، والخامس تنوين (حسنٍ) ونصبُ (وجهٍ) وطرح الألف واللام، نحو (رجلٍ حسنٍ وجهًا) فانتصابُ وجهًا من وجهين أحدهما أن يكونَ مفعولًا به؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بـ (ضاربٍ زيدًا)، والثاني أن يكون تمييزا، ولهذا المعنى شبَّهوا بالمفعولِ لفظًا، لأنَّ الفعل، أعني (حَسَنٌ) قد ارتفعَ به الضمير [٧٣ ب] المنقول إليه، ولا يرتفع به شيئان على غير سبيل العطف فلذلك جاز في (الوجه) ما جازَ في مفعول ضاربٍ من النصب والجر. والمُختارُ في اسم الفاعل الذي هو (ضاربٌ) ونحوه التنوين ونصبُ ما بعده، والمُختارُ في الصفةِ المُشَبَّهةِ الإضافة، فإذا قالوا: (هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا) كانت الإضافة في تقدير الانفصال، وإنما يُذكرُ معه (غدًا) ليدُلَّ على أن الفعل مستقبلٌ؛ لأنَّ اسم الفاعلِ يعملُ عملَ الفعلِ المضارع وداخلٌ عليه في العمل، وإذا قُلت: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) كانت الإضافة في تقدير الاتصال؛ لأنَّ (ضاربًا) في معنى (ضَرَب) ههنا لا في معنى (يضربُ) فلا يعملُ عمل الفعل، وليس في العربيةِ مضافٌ يدخلُ عليه الألفُ واللام غيرَ المُضافِ إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك (الحسنُ الوجهِ)؛ لأنَّ الإضافة لا تكسوه تعريفا، وأنَّها في تقديرِ الانفصال، وأما قولهم (مررتُ بغيركَ) فإنما لم تكنُ الإضافةُ مُعَرِّفَةً له؛ لأنَّ كل من عدا المُخاطَبِ فهو غيره، وهو على معانٍ: أحدها: أن تريد الإخبار بأنَّ مرورك وقعَ على المُخاطَب ورجلٍ آخر، والثاني: أنك لم تمر بالمُخاطب وإنما مررتُ بغيرِه، والثالث: أن تريد أنك مررتَ برجلٍ يخالفك وتخالفه في المذهب والطريقة، ولا يَدُلُك على أن امتناع غيرٍ من التعريفِ لأجلِ ما ذكرنا من تضمن الإبهام، أنَّك إذا أضفته إلى ما لا يخالفه إلا في شيءٍ تمامه، وإذا كانت غير مُضافةً إلى ما لا يخالفها إلا في شيءٍ واحد كانت مُعَرِّفةً، وذلك أن تقول: (عليكَ بغيرِ الحركةِ) و(وجدتُ في زيدٍ غيرَ الحركةِ) فتكونُ مُعَرِّفةً؛ لأن الذي يُضادُ الحركة هو السكون، ولذلك وُصِفت به المعرفةُ [٧٤ أ] فقُلتَ عليكَ

بالحركةِ غير السكون، والسكونُ غيرُ الحركة، كذلك إذا كانَ للمُخاطَبِ من يخالفه في شيءٍ مخصوص، ويكون ذلك المُخالِفُ معروفًا بخلافِه فقُلتُ (مررتُ بغيرِكَ) كانَ معرفةً بمنزلة قولك: (مررتُ بالذي عرفتَهُ بِخلافِكَ) ولم يَجُز أن تَصِفَ به النكرة فتقول: (مررتُ برجلٍ غيرِكَ) وحُكمُ (مثلٍ) حُكمُ (غيرٍ) في الإبهام؛ لأنَّ المماثلةَ تكونُ مع أنواعٍ وأشياءَ كثيرة، كما أن المخالفةَ كذلك، فإذا قُلتَ: (مررتُ بمثلِكَ) لم يختصَ بواحدٍ دونَ واحد؛ لأنَّ كلَّ مَن ماثله في أمرهِ فهو ذاك الذي عَنَيْتَه، فلذلك تُوصَفُ به النكرة، فيقال (مررتُ برجلٍ مثلِكَ)، ويدخله (رُبَّ) كبيتِ الكتاب:

يَـا رُبَّ مِثْلِـكِ فِـي النِّسَـاءِ غَرِيْـرَةٍ بَيْضَـاءَ قَـدْ مَتَعْتُهَـا بِطَـلاقِ[1]

وتكونُ المماثلةُ أيضًا على وجوه، تقول: (مررتُ بمثلِكَ) تريد أنَّكَ مررتَ بإنسانٍ، وتقولُ: (مررتُ بمثلِكَ) تُريد أنَّكَ مررتَ بمَن هو مشاكلٌ له في أخلاقِهِ وأسبابه وغير ذلك، فإن كانَ له مَن يشابهه في خَصلةٍ عُرِفَ بها ولم يكُن ذلك لكلِ أحدٍ فقُلت: (مررتُ بمثلِكَ) كان مَعرفةً، وأما قولهم: (رجلٌ ذو مال) و(مررتُ برجلٍ ذي مال) فإنَّما جاءوا بـ(ذي) الذي في معنى صاحب توصلًا إلى الوصف

(١) البيت من الكامل لأبي محجن الثقفي في الكتاب: ١/ ٤٢٧، وشرح أبياته: ١/ ٥٤٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ١٣٧، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٨٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ١٦٦، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٧٥، وسرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٥٧، والمقتصد: ١/ ٥٨٨، والمفصل: ١١٧، والبديع في علم العربية: ٢/ ٣، ورصف المباني: ١٩٠، وقد صحّح الغندجانيّ النسبة فقال: "غلط ابن السيرافي في نسب هذا البيت إلى أبي محجن، وإنما غرّه أن قائل هذا البيت ثقفي، لكنه ليس بأبي محجن، إنما هو غيلان بن سلمة الثقفي"، فرحة الأديب: ١٨٨، وهو الصحابي غيلان بن سلمة، وكذا قال أبو الفرج الأصفهانيّ في الأغاني: ١٣/ ٤٦. والغريرة: التي هي في غرة من العيش، لم تلق بؤسا ولا شدة في عيشها.

بالجنس الذي هو المال والإبل، ولا يجوزُ أن تُضافَ إلى المُضمَر؛ لأنَّهُ إذا أُضمِرَ وكُنِّيَّ عنه لم يُفِد الجنسية كما أن المصدرَ إذا أُضمِرَ لم يعمل؛ لأنَّه بمعنى اسم الجنس مع الإضمار لا يفيد كَونهُ مصدرًا، نحو (عجبتُ من الضربِ زيدًا) ولو قُلت (عَجِبتُ منه زيدًا) لم يُفِد ذلك ونظيرُهُ إدخالهم (ذو) توصلًا إلى الوصفِ بالجنس إدخالهم (الذي) توصلًا إلى وصفِ المعارِفِ بالجُمَل [٧٤ ب] نحوُ (بزيدٍ الذي قامَ أبوهُ) ولولا (الذي) لم يحسُن (زيدٌ قامَ أبوهُ)؛ لأن (قامَ أبوهُ) نكرة و(زيدٌ) معرفة، والدليلُ على أن الجُمَلَ نكرة جريانها على النكرةِ صفةً، نحو (مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ).

باب التوكيد

قال أبو الفتح: هو "لفظٌ يَتبَعُ الاسمَ المُؤَكَّدَ لرفع اللبسِ وإزالة الشياع، وإنَّما تُؤَكَّدُ المعارِفُ دونَ النكراتِ مُضمرُها ومُظهرُها"(١).

التوكيدُ كالصفةِ في جريانهِ على الأولِ في الإعراب وأنَّه بيانٌ للأول وأنَّه في تقديرِ جملةٍ فكما لا تَصفُ المعرفةُ بالنكرة وكذلك لا تُؤكِدُ المعرفة بالنكرة.

والتوكيد على ضربين:

تكرير الاسم بلفظه أو بمعناه، فاللفظ (رأيتُ زيدًا زيدًا)، وتكريره بمعناه (رأيتُ زيدًا نَفْسَهُ).

وأما رفعه اللبسَ وإزالته الشياعَ، نحو قوله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾(٢)، فـ(كُلُّهُم) أزال اللَّبسَ الداخل على إطلاق لفظ (الملائكة) من احتماله سجود البعض كاحتماله سجود الكل، و(أَجْمَعُونَ) أزالَ الاتساع، لأنَّه لو اقتصر على (كُلهم) لجاز أن يكونَ سجُودُهُم مُتَفَرِقًا، فلمَّا قال (أجمعون) أفادنا

(١) اللمع: ٦٦.

(٢) وردت الآية في كتاب الله مرتين في الحِجر:٣٠ ، وص:٧٣.

أن سجودهم كان عن اجتماعٍ في زمانٍ واحدٍ فأزالَ اتساع القول فيه لتأويلٍ آخر.

والمُؤَكِّدُ به على ضربين: منه ما يَصِحُّ أن يَليَ العامِل، ومنه ما لا يصحُّ أن يَليَ العامِل، فالذي يصحُ أن يليَ العامِل (كلهم) و(أنفسهم)، والذي لا يصحُّ أن يليَ العامِل (أجمعون)، لا يجوزُ (جاءني أجمعونَ) ولا (جاءني القومُ أجمعين) حالًا؛ لأنَّه تابعٌ والتابعُ لا يكونُ إلا بعد حصولِ متبوعٍ، ولأنَّ التأكيدَ أشدُّ مُلازمةً للاسمِ من الصفة من حيثُ يصحُّ أن تقول (جاءني الظريفُ) تُريدُ (جاءني زيدٌ الظريف) فحذفتَ [٧٥ أ] الموصوفَ وأقمتَ الصفةَ مقامهَ ولا يجوزُ (رأيتُ أجمعينَ) على هذا التأويل، فإذا لم يكُن الموصوفُ في تقدير الطرح، فألَّا يكونَ المؤكَّدُ في تقدير الطرح أولى، وأما امتناع (جاءَني القومُ أجمعين) فلأنَّ (أجمعين) لا يلي العامل، والحالُ يجوزُ أن تليَ العامل، نحو (جاءَ راكبًا زيدٌ)، ولا يجوزُ (أجمعينَ القوم) لأنَّ هذا اللفظَ وُضِعَ للتأكيدِ فهو ثانٍ أبدا، فأما (كُلٌّ) فإنه يلي العامل، تقولُ (جاءني كُلٌّ)، ولكنهم جعلوه تأكيدًا تابعًا للأول لأنه للإحاطةِ والعموم كما كان (أجمعون) لهما، فلهذا المعنى يَحسَنُ أن يجري على المُضمَر من غيرِ تأكيدٍ، نحو (جاءوني كُلُّهُم) ولو قُلتَ هذا في النفسِ لم يَجُز، لأنَّ النفسَ تلي العامل في نحو (جاءَني نفسُ زيدٍ) ولو جعلتَ النفسَ تأكيدًا للمُضمَرِ المرفوعِ من غيرِ أن تأتي بالضميرِ المنفصلِ التبس الفاعلُ بالتأكيدِ في كثيرٍ من الأمر، فمن ذلك أنك لو قُلت: (هندٌ ضربت نفسُها) لم يُعلَم أرفعتَ (نفسُها) بالفعل حتى كأنَّك قُلت: (ضَرَبَتْ نفسُ هندٍ) أم جعلتَ في (ضَرَبْتَ) ضميرًا لـ(هندٍ) وأكَّدتَه بالنفس، وإذا قُلت: (ضَرَبَتْ هي نفسُها) فأتيتَ بالضمير المنفصلِ عُلِمَ أن الفعلَ غيرُ فارغٍ من الضمير، إذ المنفصلُ تأكيدٌ للمُتَّصِل فلا يكونُ المنفصلُ حيثُ يتعرَّى الفعلُ من المتصِل، تقول: (جاءَني هو نفسُهُ) و(جاءني هما أنفسُهُما) و(جاءوني هم أنفسُهُم) و(قمتم أنتم أنفسكُم) وهذه الألفاظ التي جاءت للتأكيد يتبعُ

بعضُها بعضا، نحو (مررتُ بهم كلِّهِم أجمعين أكتعين أبصعين)، فـ(كُلُّهُم) تأكيدٌ للمُضمَرِ الأول، و(أجمعون) تأكيدٌ لكُلٍ، و(أكتعون) تأكيدُ أجمعين، و(أبصعين) تأكيدٌ لأكتعين لا يتقدمُ بعضُها على بعض لأنَّ كُلَّ واحدٍ مُرَتَّبٌ [٧٥ ب] على ما قبله، فكلّهم أقوى من (أجمعين) لعمومه، وأنه يلي العامل، و(أجمعون) لا يكون إلا تابعا، و(أجمعون) أعمّ من أكتعين؛ لأنه ليس كل اجتماع تكتُّعا، وكل تكتُّع اجتماع، يقال: تكتَّع وجهه: اجتمع من غضب(١)، وأكتعون أعمّ من أبصعين، يقال: بصع الماء اجتمع في قَلَتٍ(٢) أو نُقرة، وهو أقلّ من التكتُّع في الوجه، وعلى هذا الترتيب يكون في تأكيد المؤنث.

و(كلا) اسم مفرد في اللفظ مثنى المعنى، كما أن (كُلّا) مفرد اللفظ مجموع المعنى، ويحملان على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى، وقد تقدم في أبواب هذا الكتاب، وألفه منقلبة عن ياء لجواز إمالتها، وتدخل على هذه الألف ألف التأنيث فتقلب ياء ثم تاء، وكذلك إبدالها في ثنتان، وهي من ثنيت ولامها ياء، و(كلا) اسم غير متمكن للزومه الإضافة، فضارع (على) و(إلى)، ولهذا المعنى انقلبت الألف ياء في الإضافة إلى المضمر في حال النصب والجرّ، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بهما كليهما، كما انقلبت الألف ياء في عليهما وإليهما، ولم تقلب في حال الرفع في جاءني الرجلان كلاهما؛ لأنهن لا يكن مرفوعات، ولم يقلب في حال الإضافة إلى الظاهر نحو: مررت بكلا الرجلين كما لم تنقلب ألفات (على) و(إلى).

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: (كتع) ١/ ٤٠٢، والمخصص: ٣/ ٣٠٢، ٣٢٩، وتاج العروس: (كتع) ٢٢/ ١٠٩.

(٢) القَلْت: نقرة فِي جبل أَو صَخْرَة يجْتَمع فِيهَا مَاء السَّمَاء، ينظر: العين: ٥/ ١٢٨، والجراثيم: ٢/ ١٧، وتهذيب اللغة: ٩/ ٦٤، وجمهرة اللغة: ١/ ٤٠٧، والصحاح: ١/ ٢٦١.

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لي إتمام التحقيق، وسأسجل هنا أبرز ما توصل إليه البحث مستعينا بالله:

أولا– ضنت المصادر بسيرة المهاباذي، فلا يُعرف عنه غير النزر اليسير.

ثانيا– لا يُعرف للشارح غير هذا الشرح.

ثالثا– يعدّ هذا الشرح الثالث للمع.

رابعا– لا شكّ أن هذا الشرح للمهاباذي.

خامسا– لم يلتزم الشارح بمنهج ثابت في تناول المتن.

سادسا– صرّح المهاباذي بالنقل عن مجموعة من العلماء، وكان مُجِلا لهم، مكثرا النقل عن بعضهم، كالجرجاني.

سابعا– قد ينقل الشارح ويشير إلى النقل، وقد لا يفعل.

ثامنا– تعددت الشواهد في هذا الشرح، غير أنه كان لا يولي عناية بشواهد اللمع.

تاسعا– أكثر من جاء بعده النقل عنه، من نحْويين وأصوليين ومفسرين، واعتدوا بآرائه، لاسيما رأيه في الاستثناء من الجمل المتعددة المعطوفة بالواو.

عاشرا– من أكثر العلماء الذين استقى منهم مادته العلمية أبو حيان.

حادي عشر– من أهم ما يميز شرح المهاباذي أن مؤلفه متقدم، وأنه قد اطلع على ما سبقه من شروح، فقد أفاد منها.

ثاني عشر– ومما يميزه أيضًا أنه مضبوط بالشكل، مكتوب بخط جميل.

ثالث عشر– من المآخذ عليه عدم اعتنائه بنصّ اللمع، ولا بشواهده.

رابع عشر– قد يطيل الشارح الشرح في مواضع، وقد لا يزيد عما في اللمع إلا قليلا.

خامس عشر– في هذا الجزء من الشرح لم يكثر الشارح من التعليل.

سادس عشر– أغلب آرائه جاءت موافقة لآراء البصريين.

***

فهرس المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، مصر، ط: ١، ١٤١٨هـ.
٢. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم، بيروت، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ط: ١، تحقيق: بركات يوسف هبود.
٣. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط: ٣، ١٤٠٨هـ.
٤. إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، ط: ٣.
٥. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر – أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
٦. الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر.
٧. أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٨. أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي. الناشر. مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٩. إنباه الرواة على أبناه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة. ط/١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري،

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط: ٥، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١١. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب، جامعة الرياض) ط: ١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٢. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط/١. ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

١٣. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٤. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.

١٥. البديع في علم العربية، للمبارك الشيباني ابن الأثير، الجزء الأول: تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الجزء الثاني: تحقيق: د. صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢١هـ.

١٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. لبنان، بيروت.

١٧. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

١٨. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. جامعة أم القرى. ط/١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٩. تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد

الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٢٠. التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٢١هـ.
٢١. التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.
٢٢. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، ط: ١، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.
٢٣. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٤. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط: ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٢٥. التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق ودراسة: د كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٢٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف (ناظر الجيش)، تحقيق: أ.د: علي محمد فاخر ومجموعة، دار السلام، ط: ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٢٧. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.
٢٨. توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق أ. د فايز دياب، دار السلام، ط: ١،

١٤٢٣هـ.

٢٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، ط/١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٠. جامع الشروح والحواشي، لعبد الله بن محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٣١. الجراثيم، المنسوب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قدم له: الدكتور مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق.

٣٢. الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة. بيروت. ط/٥، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٣. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.

٣٤. حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر، بيروت.

٣٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.

٣٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف ابن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٣٧. درء تعارض العقل والنقل، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي

الدمشقي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط: ٢، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٣٨. ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه رينهرت فاييرت. نشر فرانتس شتايز بفيسبدان. ط/١، ١٩٨٠م.
٣٩. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
٤٠. ديوان طرفة بن العبد، لطَرَفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤١. ديوان عنترة، تحقيق ودراسة، لعنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
٤٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي أبي الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر الموسوي، الدار الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٤٥. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٤٦. سفر السعادة وسفير الإفادة. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. دار صادر. بيروت. ط: ٢.

١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٤٧. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي. تحقيق:د. محمد الريح هاشم. دار الجيل. بيروت. ط/١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٤٨. شرح الأشموني، لأبي الحسن علي بن عيسى. تقديم: حسن حمد. دار الكتب العلمية بيروت. ط: ١، ١٤١٩هـ.

٤٩. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

٥٠. شرح التصريح، التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط: ١، ١٤١٣هـ.

٥١. شرح الرضي للكافية، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط: ١، ١٤١١هـ، ١٤١٧هـ.

٥٢. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. ضبطه: بركات يوسف هبود. المكتبة العصرية. ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٥٣. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث ط: ١، ١٤٠٢هـ.

٥٤. شرح اللمع صنفه ابن برهان العكبري. تحقيق: د. فائز فارس. ط: ١، الكويت، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

٥٥. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٥٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، دار عمار للنشر والتوزيع، دار السلام للطباعة والنشر، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، ط:١، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.
٥٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية بيروت. ط: ١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٥٨. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط/٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٥٩. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي.
٦٠. فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، تحقيق: د. محمد سلطاني، دار النبراس.
٦١. الفهرست للشيخ منتجب الدين علي بن عبيد الله الرازي، تحقيق: د. جلال الدين محدث أرموي، مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي، ١٤٠٣هـ.
٦٢. الكافية لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله. جدة، دار الوفاء. ط/١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٦٣. كتاب الألفاظ، لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط/١، ١٩٩٨م.
٦٤. كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٦٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ،

١٩٩٢م.
٦٦. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبي محمد، جمال الدين، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٠٥هـ.
٦٧. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
٦٨. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٦٩. لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ الإسلامي، ط: ١، ١٤١٦هـ.
٧٠. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ط: ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
٧١. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية. ط: ٢. ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٧٢. المحتسب في تبيين وجوه القراءات، لابن جني. تحقيق أ. علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
٧٣. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. تقديم: د. خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط/١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٦م.
٧٤. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل

بركات، جامعة أم القرى، ط: ٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٧٥. المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد. القاهرة. مطبعة المدني. ط/١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٧٦. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط/١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
٧٧. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، الناشر : دار الفكر – بيروت.
٧٨. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.
٧٩. المقاصد النحوية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٨٠. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية. ١٩٨٢م.
٨١. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
٨٢. المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبي موسى، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل، د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.
٨٣. الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي

الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: فخر قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، ط: ١، ١٩٩٦م.

٨٤. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي الأندلسي، تصوير دار السلف تحقيق: سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، ط: ١، ١٩٤٧م.

٨٥. نكت الهميان في نكت العميان. للصفدي. المطبعة الجمالية. القاهرة. ١٣٢٩هـ.

٨٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٨٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

***